خارطة منظمات المجتمع المدني الشبابية في ليبيا- التحديات والفرص

محمود عمر محمد عيسى/ قسم علم الاجتماع – مدرسة العلوم الإنسانية /الأكاديمية الليبية
Email: M.issa@acadeny.edu.ly

Abstract:

Youth in Libya, aged (15-29 years) ,represent more than 30 percent of the population, which constitutes a great resource that must be stimulated and involved in official and civil political processes. Civil society organizations are considered one of the important spaces for young people to enhance their participation and access to decision-making and state-building levels.

The available data was collected, through qualitative research, in the form of in-depth interviews with ((34)) youth civil society organizations interested in youth issues, face to face in most cases, and about 6 main interviews with experts and officials in public bodies. The main objective of the study was to identify the status of youth civil society organizations active in the field of youth in Libya, to evaluate existing organizations and initiatives and to identify ways in which support can be provided.

The results of the study indicate the strengths, capabilities, capabilities and challenges of youth organizations that work on youth issues; It varies according to the activity practiced. For example, the challenges and needs of young people working in the field of peace and security differ from those working on peer education, reproductive and sexual health for young people, or organizations that work on economic empowerment of young people. We must realize that investing in these organizations is a key to developing and building resilience among their peers and their communities, and the data indicates that despite the various challenges, organizations interested in youth engage in worthwhile endeavors in community

development, and have achieved remarkable successes, and each organization has a success story in a project proud of it..

Keywords: - organizations - youth - civil society - institutional capacity - financial sustainability**.**

مُقدمة:

يمثل الشباب في ليبيا في سن 15-29 سنة، أكثر من 30 بالمائة من السكان مما يشكل موردا كبيرا يجب تحفيزه واشراكه، لان التحدي يكمن في ضعف المشاركة لهذا المورد المهم في العمليات السياسية الرسمية والمدنية وعدم ممارستهم لحقوقهم سواء اكان بموانع قانونية او ممارسات أخرى فان الحرمان والإحباط قد يهدد التماسك الاجتماعي والسلم والامن في المجتمع، وتعتبر منظمات المجتمع المدني احدى الفضاءات الهامة للشباب لتعزيز مشاركتهم ونفادهم الى مستويات صنع القرار وبناء الدولة.

تشير نتائج الدراسة إلى نقاط القوة والقدرات والإمكانات وكذلك التحديات للمنظمات الشبابية والتي تعمل على قضايا الشباب؛ تختلف حسب النشاط الممارس فمثلا تحديات واحتياجات الشباب الذين يعملون في مجال السلام والأمن تختلف عن الشباب الذين يعملون على تثقيف الاقران والصحة الإنجابية والجنسية للشباب او المنظمات التي تعمل على التمكين الاقتصادي للشباب. ولكن يجب ان ندرك أن الاستثمار في هذه المنظمات هو مفتاح تنمية وبناء المنعة بين أقرانهم ومجتمعاتهم، والردود المقدمة من المنظمات المهتمة بالشباب تشير إلى أنه على الرغم من التحديات المختلفة، تشارك المنظمات المهتمة بالشباب في مساعي جديرة بالاهتمام في تنمية المجتمع وبناء السلام، وقد حققت نجاحات ملحوظة، ولكل منظمة قصة نجاح تفخر بها.

تحتوي هذه الدراسة على أربعة أقسام رئيسية:

أولا: لمحة عامة عن الوضع الحالي لمنظمات المجتمع المدني الشبابية في ليبيا.

ثانيا: ملخصا للبيانات التي تم جمعها من خلال المقابلات المتعمقة مع منظمات المجتمع المدني الشبابية وتحليل مواردها وقدراتها وأنشطتها الحالية.

ثالثًا: يوصف علاقات التعاون بين منظمات المجتمع المدني، ومع الجهات الفاعلة الوطنية، ويصف الدعم الذي تلقته منظمات المجتمع المدني الشبابية.

رابعاً: التحديات المشتركة والعوامل الرئيسية التي ممكن أن تقود الى نجاح منظمات المجتمع المدني الشبابية التي تمت مقابلتها.

أولا: الإطار المنهجي:

هذا الدراسة أجريت في ليبيا وتم جمع البيانات المتاحة، من خلال البحث النوعي في شكل مقابلات معمقة مع عدد (34) منظمة مجتمع مدني شبابية ومهتمة بقضايا الشباب، وجها لوجه في معظم الحالات، استمرت المقابلة ما يقرب من ساعة واحدة الى ساعة ونصف، وحوالي 6 مقابلات رئيسية مع خبراء ومسؤولين في جهات عامة في هيئة الشباب والرياضة -البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة-وزارة الحكم المحلي -وزارة الشؤون الاجتماعية -المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.

الهدف من الدراسة هو التعرف على وضع منظمات المجتمع المدني الشبابية والناشطة في مجال الشباب في ليبيا، لتقييم المنظمات والمبادرات القائمة وتحديد الطرق التي يمكن تقديم الدعم لها.

- تقديم لمحة عامة عن مشهد المجتمع المدني وعن المنظمات الشبابية بالتحديد في ليبيا.
- اكتساب فهم أكثر عمقاً لمنظمات المجتمع المدني الشبابية والمهتمة بالشباب في ليبيا وقدراتها واحتياجاتها.
- اقتراح طرق عملية وفعالة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم منظمات المجتمع المدني الشبابية.

يمكن فهم المجتمع المدني في هذا البحث على أنه "القطاع الثالث" للمجتمع، المتميز عن الحكومة والأعمال والذي يشمل تلك المجموعة الواسعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، والتي تعبر عن مصالح وإرادة وقيم المواطنين أو الأفراد، والتي توجه نشاطها واهتمامها الى قضايا الشباب من الجنسين .

وبالتالي فإن منظمات المجتمع المدني الشبابية التي تمت مقابلتها في هذه الدراسة لديها المعايير التالية:

- منظمات ليبية ليست حكومية وليست جزءًا من الإدارة العامة.
- غير ربحية ولا تهدف للربح.
- خدمة المصلحة العامة (مصلحة أعضائها أو الآخرين)
- توجه نشاطها الى قضايا الشباب من الجنسين.
- منظمات المجتمع المدني الشبابية الليبية فقط.

1.1.إطار العينة:

تم بذل جهود كبيرة في الوصول الى مجموعة المنظمات الشبابية المستهدفة في البحث وتم الاعتماد بشكل مبدئي على عدة مصادر:

- احصائيات مفوضية المجتمع المدني، والتي تضم كل منظمات المجتمع المدني المسجلة في ليبيا حيث كان عددها يفوق 5500 منظمة مسجلة لسنة 2018م ولكن هذه الاحصائيات غير مصنفة بشكل جيد، وتحتوي على بيانات تواصل غير مكتملة وقديمة.
- قوائم المنظمات الشبابية المسجلة لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFP وهي كذلك اعدادها بسيطة ولا تغطي اغلب مناطق ليبيا.
- قوائم المنظمات المتعاونة مع هيئة الشباب والرياضة، والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وبعض الهياكل الأخرى.
- اتباع منهجية كرة الثلج في التوصل الى المنظمات الشبابية الناشطة من أجل الوصول إلى مجموعة متنوعة فاعلة، من حيث الشكلية والمهنية والقدرات، والانفتاح على الجماعات. مع مراعاة تضمين بعض المناطق شبه الحضرية والريفية مثل القطرون -الغزايا –غدامس وصل عدد المنظمات التي تم مقابلتها الى 34 منظمة شبابية وناشطة في مجال الشباب.
- يجب ان تكون المنظمة نشطة أي قامت بتنظيم نشاط خلال 2017- وما بعده وتعمل على إحدى القضايا التي تهم الشباب.

تم تقسيم مجتمع العينة الى أربعة جهات رئيسية تمثل كل ليبيا:

- المنطقة الغربية: طرابلس-غريان-الزاوية-نالوت-غدامس.
- المنطقة الشرقية بنغازي-اجدابيا.
- المنطقة الوسطى: مصراته-سرت-بني وليد.
- المنطقة الجنوبية :سبها -أوباري-القطرون .

1.2.أداة البحث:

نتبع في هذا البحث التصميم النوعي من خلال اجراء المقابلات المعمقة والملاحظات وخبرة القائمين، وتم بناء وتطوير عدد اثنان استمارة مقابلة معمقة الاستمارة الأولى موجهة لمقابلة منظمات المجتمع المدني الشبابية والناشطة في مجال الشباب وقسمت الاستمارة الى عدة ابعاد رئيسية تمثل موضوع وهدف البحث وهي:

- القدرة المؤسسية والتنظيمية.
- الاستدامة المالية.
- بيئة العمل.
- اهم القضايا والتحديات.
- توصيات المنظمات في قضايا الشباب.

اما الاستمارة الثانية وجهت لمقابلة المسؤولين في بعض الهياكل العامة مثل وزارة الشباب والرياضة وزارة الحكم المحلي البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وزارة الشؤون الاجتماعية. وتشمل الاستمارة:

1-معلومات الجهة والمشارك.

2-وصف البرامج والمشروعات الخاصة بالشباب.

- تحديات تقديم الخدمات للشباب

3-التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب

- المجموعات المعرضة للخطر
- نقاط القوة لدى الشباب الليبي

5- وصف العلاقة والشراكة مع منظمات المجتمع المدني الشبابية المحلية.

- اليات التواصل
- الدعم والشراكات

6- السياسة الوطنية للشباب التحديات والاولويات.

1.3.الصعوبات:

واجه العمل البحثي الميداني صعوبات عديدة في جمع البيانات من منظمات المجتمع المدني الشبابية والهياكل العامة، وتختلف هذه الصعوبات من منطقة الى أخرى:

1. صعوبة الوصول الى المنظمات النشطة نظرا لعدم وجود عناوين ومقرات ثابتة.

2. يميل نشطاء المنظمات إلى تغيير معلومات الاتصال الخاصة بهم بشكل متكرر وخاصة أرقام الهواتف.

3. اغلب المنظمات ليس لديها مواقع على شبكة المعلومات بل بعضها له صفحة تواصل اجتماعي فيس بوك فقط، ولا تحتوي معلومات التواصل المطلوبة.

4. كثيرا من المنظمات الشبابية غيرت نشاطها وكثيرا من منظمات المجتمع المدني الأخرى ناشطة في مجال قضايا الشباب هذا التداخل في الاهتمام والاختصاصات جعل من الصعب التعرف على المنظمات العاملة في مجال قضايا الشباب الا من خلال كرة الثلج ومواقع التواصل الاجتماعي وسجلات الهياكل الحكومية الأخرى. فمثلا تجد منظمة خيرية مجال عملها المفترض المساعدة والإغاثة تجدها تنشط في مجال تمكين الشباب وتنمية القدرات.

5. لا يحبذ اغلب النشطاء في منظمات المجتمع المدني الشبابية مقابلات من هذا النوع ويرجع لطبيعة الأسئلة الحساسة المتعلقة بالموارد والتمويل.

ثانياً- و اقع منظمات المجتمع المدني في ليبيا:

المشاركة حق اساسي للمواطنة، والمشاركة يجب ان تتأسس على فكرة الشعور بالمسؤولية تجاه تحقيق هدف واحد، وهو شعور الفرد بالعيش المشترك والهدف الواحد والمسئولية الجماعية وتقوم على المبادرة والابتكار، وقيم التعاون والتطوع وتقبل الاخر وتعلي قيم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ازدادت معدلات المشاركة المدنية للشباب في ليبيا عقب احداث 2011 حيث كان للشباب دور محوري في هذه التطورات ففي عام 2013 كانت المنطقة العربية تقارب المعدل العالمي في مجال الفاعلية المدنية النشطة ويرتبط النشاط المدني المتزايد بتدني الاحترام للسلطة وتزايد التعبير عن الذات وتبلغ المشاركة المدنية اعلاها في بلدان أكثر ديموقراطية واخرى ذات انتشار اعلامي اوسع مثل الجزائر والعراق وفلسطين ولبنان واليمن، وادناها في الاردن وقطر ومصر والمغرب .(تقسيم اداري وسياسي كان سائد قبل 2011 يشبه البلدية الان)

بدأت التنظيمات المدنية بالتشكل في المجتمع الليبي اثناء احداث 2011 ومع تردي الأوضاع نتيجة فقد سيطرة الدولة، ظهر فراغ مؤسسي في غياب مؤسسات الدولة نتيجة حالة الصراع هذا المناخ اوجب ضرورة سد هذا الفراغ حيث قام الناس رجال وشباب ونساء بتنظيم المجموعات لتسيير الحياة اليومية وحماية الاحياء السكنية وتقديم المساعدات الإنسانية في المجتمعات المحلية، وكان الشباب مبادر بشكل تطوعي يدفعه الحس الوطني والإنساني بضرورة القيام بهذه الاعمال حيث اصبح من الممكن لمجموعات من الليبيين ان تجتمع بشكل علني وان تناقش قضايا كانت من المحرمات، لم تكن لهذه المجموعات أي خبرة في العمل المدني المنظم لضعف ثقافة العمل التطوعي والمناصرة او كسب التأييد، بل كان العمل في تلك الاثناء هو عبارة عن (فزعة) ومساندة شعبية تقليدية فرضتها طبيعة المرحلة نفسها.

وبالنسبة للتنظيمات الشبابية كانت قليلة قبل 2011 والتي كانت موجود ة فهي تحت رعاية الدولة وتتخذ من البعد الأمني أولوية في عملها حيث كانت الاتحادات الطلابية في الجامعات وكذلك الروابط الشبابية في كل مؤسسة وفي كل مؤتمر شعبي أساسي[1]، وكان هدف هذه الروابط وضع الشباب في إطار واحد واضح، وينتمي اغلب رؤساء الروابط الشبابية الى العائلات الموثوق بهم من النظام السابق، وكانت بمثابة صمام امان للنظام ضد أي تحرك او عمل شبابي يستهدف أي نوع من التغيير او التعبير عن الراي في قضايا حساسة ومحرجة للنظام.

إن مشاركة المواطنين على الصعيدين المدني والسياسي، هي في جوهرها تعبير عن ممارسة مبادئ المواطنة، وأساس إنجاح المشاركة في اتخاذ القرار مدى انخراطهم في مجموعة من النشاطات ذات المحتوى المدني والسياسي، إضافةً إلى معدلات انتسابهم إلى المنظمات المدنية، والسياسية فالملاحظ في ليبيا الان ان هناك زيادة كبيرة في تأسيس منظمات المجتمع المدني بعد 2011 حيث تشير الاحصائيات انه تم تأسيس 5500 منظمة كانت اعلى نسبة تسجيل في سنة 2012 حوالى 35% من مجموع المنظمات المدنية المسجلة لدى مفوضية المجتمع المدني، تتوزع انشطتها بين الاعمال الخيرية الإنسانية والخدمة الاجتماعية والحقوقية والبيئية[2] وغيرها من الاهتمامات المتنوعة؛ وبمعيار السكان تعتبر ليبيا الاعلى إقليميا حيث تبلغ نسبة المنظمات الى السكان حوالي ثمانية منظمات لكل عشرة الاف 10.000 من السكان.

يلاحظ كذلك تركز اغلب منظمات المجتمع المدني في الحواضر الرئيسية في ليبيا والتي تمثل اكبر عدد من السكان وهي العاصمة طرابلس، ثم مدينة بنغازي ومدينة مصراته، ويحيلنا هذه المؤشرات الى ان ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب في ليبيا ماتزال ضعيفة جدا، وكذلك تسجل ليبيا مستوى منخفض من الانتاج الثقافي الشبابي، وهذا بسبب قلة وجود المؤسسات الثقافية التي ترعى الأبداع مثل المسارح ودور السينما والنوادي، وتؤكد ذلك دراسة اوضاع الشباب المغاربي[3] التي اظهرت ان 85% من الشباب المغاربي يرى ان مراكز الترفيه وبرامج الانشطة الثقافية والفنية لا تستجيب لحاجيات الشباب.(ادارة التسجيل والتوثيق وشون الفروع، مفوضية المجتمع المدني، 2018م)

لقياس النشاطات ذات المحتوى المدني والسياسي والتي تتمثل في مدى انخراط المواطنين في المجال العام، وذلك من خلال التعرف الى مجموعة من النشاطات التي يقوم بها المواطنون وتبرز مدى انخراطهم في العمل العام والنشاط المدني والسياسي او في إطار الدفاع عن المصالح والتعبير عن الآراء والأفكار، وهي:

- المشاركة في توقيع عريضة او رسالة او وثيقة احتجاج.
- المشاركة في منظمات المجتمع المدني والمجموعات الناشطة التي تعمل عل المدافعة والمناصرة والضغط والدعم او الحشد وكسب التأييد من اجل قضية مجتمعية او عامة.
- المشاركة في الانضمام الى تظاهرة او مسيرة سلمية.

تشير الإحصاءات[4] ان وضع المشاركة في المنطقة العربية فيما يتعلق بالتوقيع على عريضة او رسالة احتجاج ان 84% من الراي العام العربي لم يشارك في مثل هذا النشاط و7% شاركوا لمرة واحدة فقط. اما نسب الانضمام إلى منظّمات مدنيّة وأهلية طوعيّة هي نسبٌ منخفضة في المنطقة

العربيّة، ولا تتجاوز 16%. وتصبح النسب أقل من ذلك، إذا أخذنا في الاعتبار مدى مشاركة المستجيبين في الهيئات التي أفادوا أنهم منتسبون إليها.

أن نسبة 7% من مواطني المنطقة العربية قد شاركوا أكثر من مرّةً في الانضمام إلى مجموعات ناشطة في المدافعة أو الدعم أو الحشد من أجل قضية مجتمعية أو عامة. كما أفاد 6% أن هم شاركوا في مثل هذا النشاط مرّةً واحدة، وعبر 86% من المستجيبين عن عدم مشاركتهم في مثل هذا النشاط على الإطلاق.

يبين مسح القيم العالمي[5] ان أغلبية ساحقة من الليبيين ليست منضمة لأي منظمات تطوعية أو مدنية أو سياسية أو نقابية أو استهلاكية أو إغاثية أو رياضية أو ترفيهية أو فنية أو تعليمية أو بيئية أو مهنية أو غيرها من المنظمات، واقلية من الليبيون منضمون إلى جمعيات إنسانية أو خيرية أو رياضية، وأغلبية عالية من الليبيين ليسوا على استعداد للتوقيع على عرائض ولا المشاركة في أي مقاطعات أو اضرابات أو أي شكل آخر من الاحتجاج، وأقلية حوالي (49%) شاركت أو مستعدة للمشاركة في مظاهرات سلمية اغلبهم من فئات الاعمار الشبابية، واغلبية كبيرة من الليبيين قاموا في الآونة الأخير بالتوقيع على عريضة احتجاج، أو شاركوا في مقاطعة، أو في مظاهرة سلمية، أو انضموا إلى إضراب واحد عل الأقل، أو مارسوا أشكالا أخرى من الاحتجاجات، ويؤكد ذلك نتائج تقرير التنمية العربية الانسانية بان المشاركة المدنية ترتفع عند الشباب في فئة 15 – 29 اكثر من الفئات الاخرى، وترتفع بارتفاع المستوى التعليمي، وأن نسبة 42% من هذه الفئة قد شاركوا في اعمال احتجاجية [6]تمثلت في التظاهر السلمي وبالمقارنة مع مستوى المشاركة في الانتخابات المتعدد نجد ان الشباب في هذه الفئات يفضلون التظاهر على التصويت، وربما يرجع ذلك للقيود القانونية وضعف الوعي بحقوق المواطنة لدى الشباب، وكذلك تدني مستوى الثقة في مؤسسات الدولة المتعددة وخاصة غير الديموقراطية.

2.1. منظمات المجتمع المدني الشبابية:

تعددت واختلفت أحجام وطبيعة هذه المنظمات بحسب الفئات والمناطق الجغرافية التي تستهدفها. فقد تشكلت جمعيات إغاثية إنسانية وخيرية، ومنظمات حقوق الإنسان والحوار والديموقراطية والشفافية، ومنظمات ومنتديات وملتقيات تعنى بالمرأة والشباب وسيدات الأعمال، والنقابات العمالية والصحفيين والاتحادات والتجمعات والتنسيقيات الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتجمعات القبلية والمبادرات الاجتماعية والسياسية، والأكاديميين والناشطين السياسيين. (ادارة التسجيل والتوثيق وشون الفروع، مفوضية المجتمع المدني 2018م)

الملاحظ ان هناك ضعف في تأسيس منظمات المجتمع المدني الشبابية والناشطة في مجال قضايا الشباب، بلغ عدد المنظمات في منتصف سنة 2018 حوالي 222 منظمة شبابية تمثل 4% من باقي المنظمات المسجلة بمفوضية المجتمع المدني.

تظهر بعض الدراسات [7]ان العديد من منظمات المجتمع المدني الشبابية تقوم بالكثير من العمل مع وجود القليل من الموارد والكثير من التحديات الرئيسية، وفي مقابل ذلك تتمتع بعض المنظمات بوجود عناصر الابداع والعطاء والشعور بأهمية إيجاد طرق مبتكرة لإنجاز أنشطة مهمة وصعبة، فالاتجاه لاستخدام التكنولوجيا في العمل المدني أسهم في نسبة زيادة اشراك الشباب والمرأة وتنفيذ الأنشطة المشتركة، ان التطوع مع منظمات المجتمع المدني يمثل مساحة امنة وفضاء عام مهم وخاصة للإناث.

تشير الإحصاءات الرسمية شكل (4) ان نسبة المنظمات النسائية لا تتعدى 8% وحوالى 38% هي منظمات مختلطة تشتمل في ادارتها وعضويتها على الرجال والنساء، وتشير كذلك الى ان نسبة مشاركة المرأة من حيث الأعضاء المؤسسين لا تتعدى 21% وهذه تعتبر نسبة ضعيفة والتي من المفترض ان تكون اكثر من ذلك ولكن الملاحظ ان هناك انخفاض في قدرة المتطوعين على الانخراط بشكل متزايد لوجود تحديات كثيرة ومؤثرة على العمل المدني مثل عدم القدرة على التنبؤ بالأوضاع الأمنية في البلاد وكذلك الازمة الاقتصادية والمتمثلة في شح الموارد المالية ونقص السيولة وزيادة تكلفة الحياة اجبر المتطوعين على منح وقت اقل للعمل التطوعي المدني.

بالرغم من ذلك، فإن موجة الحماس والجهود المبذولة لتمكين المرأة من قبل منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب أدت إلى دعم وتقوية دور المرأة واعطائها فرصة للمشاركة الحقيقية في العملية السياسية من خلال قيادة المؤسسات غير الحكومية وكذلك الرقابة على الانتخابات والترشح، إلا أن هذه الفرص الجديدة لم تخلو من العوائق والصعوبات التي أثرت على تمكين المرأة ومشاركتها المجتمعية، عبرت بعض الناشطات عن قلقهم من ان المساحات الحالية للتنفيذ الأنشطة والمبادرات المجتمعية هشة وضعيفة اتجاه زيادة مواقف التيارات الدينية المحافظة جدا وكذلك النظرة التقليدية التي مازالت في بعض المجتمعات المحلية وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن الكبرى والحواضر الرئيسية.

يبين لنا الشكل رقم (6) ان النسبة الأكبر من منظمات المجتمع المدني الشبابية تأسست في المنطقة الغربية حوالي 50% ثم المنطقة الشرقية حوالي 28% ويتساوى الجنوب والوسط، وهذا التوزيع يعتبر طبيعيا لارتباطه بالتجمعات السكانية والحضرية الأكبر في ليبيا، اضافة الى ذلك فان الفرص التمويلية والتدريبية تتواجد بشكل أكبر في المدن الرئيسية.

توجد فجوة كبيرة بين الامكانيات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة والشبابية بصفة خاصة بين المتواجدة في كل طرابلس وبنغازي ومصراته، ومدينة سبها بشكل اقل، وبين منظمات المجتمع المدني الشبابية في باقي المدن والمناطق الليبية كون أن الجهات الداعمة الدولية والمحلية متواجدة في هذه المدن الأربعة بشكل مكثف، وهذا يجعلها تملك امكانيات أكبر للوصول إلى متطوعين مؤهلين، ولديها فرص للتعاون مع عدد أكبر من المنظمات، حيث يتواجد 70% من المنظمات في المدن الأربعة المذكورة، وحوالى 99% من منظمات المجتمع المدني الدولية[8]

ثالثاً- القدرة المؤسسية والتنظيمية لمنظمات المجتمع المدني الشبابية:

نقصد بالقدرة المؤسسية والتنظيمية امتلاك المنظمة على مجموعة من العناصر التي تؤهلها وتساعدها على الاستمرارية والاستدامة، ومن هذه العناصر:

3.1.المقرات الثابتة للمنظمات:

عدد قليل جدا من منظمات المجتمع المدني الشبابية لديها معدات ومقرات ثابتة ونتيجة لذلك تستخدم معظم منظمات المجتمع المدني المعدات والمواقع الشخصية (مكتب أو منزل عضو) للقيام بأنشطتها. عندما سئل أصحاب المنظمات عن مقر المنظمة وهل هو تمليك او ايجار او استضافة فكان رد الأغلبية بان الحصول على مقرات ثابتة من اهم التحديات التي تواجه المنظمات الشبابية وخاصة في المناطق الكبرى لارتفاع الإيجارات وارتفاع أسعار العقارات، والمنظمات التي لها مقرات اغلبها بالإيجار ولكن بعض أنواع الايجار هو من هيئة الأملاك العامة أي من الدولة وتكون هذه الاجارة عادة مخفضة ولمدة طويلة ولكن فرصة الحصول على مقر من الأملاك العامة تبقى ضعيفة وتعتمد على العلاقات الشخصية والمصلحة. فعدم وجود مقر ثابت للمنظمة هو عائق أساسي في التواصل وتسيير العمل والقيام بالأنشطة والملاحظ ان مفوضية المجتمع المدني التي يتم بها تسجيل المنظمات لا تضع شرط وجود مقر مستديم وتستغني عن ذلك بشرط الاستضافة يعني ان يكون مقر وعنوان المنظمة حتى في مقر السكن. ونتيجة لذلك أجريت اغلب المقابلات في هذه الدراسة في أماكن عامة مثل المقاهي او جهات العمل الرسمية لأصحاب المنظمة.

3.2.الرؤية والاهداف:

أن أغلب المنظمات التي تقوم بالتسجيل لدى المفوضية لديها نظام أساسي متشابه بالرغم من اختلاف مجالات عملها فهي تقوم باعتماد النظام الأساسي الاسترشادي الذي أعد من قبل المفوضية لغرض إرشاد المنظمات للمعايير الدولية لإعداد النظم الأساسية مع إجراء بعض التعديلات البسيطة عليه. قليل من المنظمات الشبابية لها رؤية واهداف واضحة تمثل الإطار

العام لأنشطتها فأغلبهم اجب بان هناك رؤية واهداف مكتوبة في النظام الأساسي للمنظمة ولكنها لم تعد صالحة لأهداف وطموح المؤسسة ولا يتم اخذها بعين الاعتبار في عمل المنظمة، لا تمتلك منظمات المجتمع المدني خطط استراتيجية محددة بوضوح وأساليب تخطيط استراتيجي في عمليات صنع القرار حيث صرح 75% من المنظمات أنهم لا يملكون خطة استراتيجية بالرغم أن العديد من الجهات المانحة عملت على تحسين التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني.

3.3.التغطية الجغرافية:

اغلب منظمات المجتمع المدني الشبابية التي تم مقابلتها تنشط في مناطقها فقط وليس لها فروع باستثناء بعض الشبكات التي تعتمد على منتسبيها من كل المناطق، والقليل من المنظمات تقوم حاليا بتنفيذ أنشطة في بعض المناطق الريفية والمدن الأخرى، عن طريق المشاركة مع بعض المنظمات في نفس المناطق نظرا لصعوبة الوصول والتنقل وارتباط ذلك بقضايا الامن ونقص التمويل، ولكن هذه الشراكات قليلة.

3.4.إدارة المنظمة:

كل المنظمات الشبابية التي تمت مقابلتها لها رئيس مجلس إدارة ورئيس للجمعية العمومية ومدير تنفيذي، وهذا التقسيم يشترط اثناء التسجيل أي يمكن تسجل واشهار المنظمة بثلاثة اشخاص فقط وهذا يمثل مرونة قانونية في انشاء منظمات المجتمع المدني. تتراوح الاعمار في مجالس الإدارة من عمر 25-60 سنة، ومستوياتهم التعليمية جلها تعليم جامعي وما فوق؛ ولكن الملفت للانتباه ان اغلب المنظمات لا يوجد في مجلس ادارتها نساء فهم كلهم من الذكور، باستثناء المنظمات التي النسائية الناشطة في مجال الشباب. كل المنظمات تعتمد على العمل التطوعي فلم تخبرنا أي منظمة بان لها موظفين تدفع لهم بشكل مستمر وثابت بل ان كل الاعمال تنفذ من قبل الأعضاء المتطوعين ويتم الدفع على أساس كل مشروع، واغلب المنظمات لها متطوعين من النساء وخاصة في المدن الكبرى عن باقي المناطق في المناطق الأخرى. مثل المناطق الجنوبية والجبل الغربي.

تعتمد الغالبية العظمى من المنظمات التي تمت مقابلتها على فريق صغير من الأعضاء النشطين" يتم تعريف الأعضاء النشطين على أنهم مشاركين في نشاط واحد على الأقل في عام 2018 وما بعده".

في الغالب أقل من 25 شخصًا؛ لدى منظمات وجود محدود عبر الإنترنت، هناك عدد قليل من المؤسسات التي لديها موقع ويب وعنوان بريد إلكتروني للمؤسسة ويرجع ذلك لان اغلب المنظمات حوالي 90% ليس لديها مواقع الكترونية على الشبكة؛ بخلاف مواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك او قليلا .twitter

إن نقص الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني الشبابية يقيّد قدراتها على التوظيف وتحديث الأجهزة والمعدات ودفع الإيجارات، اغلب المنظمات غير قادرة على توفير قيم مالية لتغطية إيجار مقارها وهي تعتمد بشكل أساسي على الاستضافة من الجهات العامة والقطاع الخاص أو تمارس نشاطها من داخل منازل مؤسسيها، أو بالاعتماد على المنظمات القادرة على توفير إيجار لمقارها.

3.5.البيئة القانونية (تشريعات التسجيل وتنظيم العمل الاهلي):

عملية تسجيل المنظمات اغلبها سهلة ومرنة ولا تحتاج الى وقت بل أصبح الان إمكانية التسجيل عبر موقع المفوضية ببنغازي، ولم يذكر أحد من المنظمات بانه واجه عراقيل او صعوبة في عميلة تسجيل وتأسيس المنظمة. تعمل منظمات المجتمع المدني في بيئة قانونية غير واضحة وغير محددة وتعاني من فجوات قانونية كبيرة، قانون العمل الأهلي بليبيا قبل 2011 اعتمد على القانون رقم 19 لسنة 2001 بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم 73 لسنة 2002 وملحقاته، والذي يصفه نشطاء العمل المدني بانه قانون مقيد لحرية العمل المدني ويضم مواد تعرقل انشاء منظمات المجتمع المدني والتي على سبيل المثال:

- يشترط القانون رقم 19 السابق لتأسيس الجمعية الاهلية وجود خمسون عضوا مؤسسا بها. ام الان يمكن تأسيس منظمة بثلاثة أعضاء فقط.
- يشترط قانون رقم(19) 2001 وجود مقر ملائم وثابت للجمعية، ويمنع استخدام المنازل والشقق السكنية كمقرات للجمعيات الاهلية.

تعمل منظمات المجتمع المدني المحلية في ليبيا في ظل اللائحة رقم (1) بشأن تنظيم عمل المنظمات المدنية الصادرة عن مفوضية المجتمع المدني مطلع عام 2016م ونظراً لتعطيل القانون رقم (19) لسنة 2001 م بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية ولائحته التنفيذية، تعتبر هذه اللائحة هي التي تحكم عملية التسجيل والإشراف على منظمات المجتمع المدني المحلية في ليبيا.

يصف البعض ان هذه اللائحة قاصرة ويوجد بها فجوات كثيرة وهناك مشاكل في العمل المدني يصعب الفصل فيها، ونحتاج الى مشروع اصلاح بيئة العمل المدني في ليبيا (نحن لا نعرف حدود العمل المدني ومن هو الذي يمنح الموافقات في العمل والشراكات والحصول على التمويل، هناك تداخل بين عمل الأجهزة الأمنية وعمل المفوضية في دور الرقابة) (عضو أحد المنظمات من مدينة طرابلس)

أن النتائج كانت سيئة فقد دخل العمل الأهلي عدد من القادرين مادياً ليس بنية العمل الأهلي بل بقصد الاستفادة من المزايا التي تقدمها الدولة كالإعفاء من الضرائب وتسهيل الإجراءات وغيرها.

وبذلك تحولت الجمعيات الأهلية من مؤسسات خيرية تطوعية خدمية إنسانية إلى تجمعات استثمارية وابتعدت بذلك عن دورها الإنساني وعملها الحقيقي. كثير من المنظمات الناشطة تهدف الى التربح وتنظر الى المشاريع والأنشطة على انها مشاريع ذات جدوى اقتصادية مستفيدة من الإعفاءات القانونية والإدارية للعمل المدني. يمثل غياب الإطار القانوني مشكلة كبيرة تواجهها منظمات المجتمع المدني في تنظيم وتنفيذ أنشطتها، حالة قطاع العمل المدني" فوضوية" دون وجود اللوائح اللازمة والوافية لتنظيم العمل. وذكرت منظمات المجتمع المدني أيضاً أن عدم وجود نظام قانوني وظيفي يعني عدم تمتعهم بالملجأ عندما يتعرضون للتهديد أو يواجهون مشاكل أخرى.

يوجد القليل من المحامين المؤهلين وأعضاء منظمات المجتمع المدني والمهتمين بالشأن المدني من ذوي المعرفة الجيدة بقوانين منظمات المجتمع المدني والقادرين على تقديم المشورة القانونية الخبيرة، غالبا المشورة القانونية غير متاحة لغياب التشريع ولعدم وجود تدريب وتنمية قدرات في هذا الجانب لزيادة المعرفة والوعي بقانون عمل المنظمات المدنية. وحتى ان وجدت هذه الاستشارات فهي تقدم بصفة فردية وليس في إطار مؤسسي.

3.6.التعاون والشراكة مع السلطات المحلية والمجتمع المحلي:

تشير الأبحاث إلى أن المشاركة القوية بين المجتمع المحلي والشباب يمكن أن تبني "رأس المال الاجتماعي" و "الإحساس بالانتماء والتمكين" وكذلك "العمل كعامل ردع مهم في منع العنف" تشارك جمعيات الشباب بنشاط في بناء التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم المحلية من خلال جمع مجموعات مشتركة بين المجتمعات لإيجاد حلول متعاونة، وعلاوة على ذلك، تشير الدراسات إلى أن الشباب مبتكرين ومنفتحين للتغيير وأنهم يهتمون بالاستقرار والحياة على المدى الطويل، والرغبة في العمل الجاد، ومع ذلك، نجد ان قدرات الشباب وإمكاناتهم غالباً ما تكون غير معترف بها، ولكن يبقى اظهار نقاط القوة والقدرات والإمكانات للمنظمات التي يقودها الشباب؛ وإدراك أن الاستثمار في هذه المنظمات هو مفتاح بناء المرونة بين أقرانهم ومجتمعاتهم ودولهم امر مهم واساسي. مفوضية المجتمع المدني هي الهيئة الحكومية الرسمية التي تشرف على منظمات المجتمع المدني، وتركز في الوقت الحالي في الحفاظ على سجل منظمات المجتمع المدني؛ ذكرت العديد من منظمات المجتمع المدني أنها تلقت وعودا بالدعم في الماضي، إلا أن المفوضية لا تملك حاليا القدرة على دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني ماليا أو لوجستيا. ولتسهل عملية التواصل والتسجيل تم استحداث مكاتب للمفوضية في اغلب المراكز الحضرية لتسهيل الإجراءات والمتابعة.

أجاب اغلب المنظمات ان هناك شراكة مع المجتمع المحلي وخاصة مع السلطات المحلية المتمثلة في البلدية والكيانات الاجتماعية غير الرسمية مثل مجلس الاعيان والشورى، وتزداد

الشراكة مع مكونات السلطات المحلية وخاصة البلديات في المجتمعات المحلية البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى في ليبيا، (البلدية هي شريك أساسي لنا في تنظيم كل النشاطات نحن لا نعمل أي شيء دون التنسيق والدعم من مجلس الشورى والبلدية) (منظمة شباب غدامس)

وتقل الشراكة في المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي، تشارك بعض المجالس البلدية في دعم المجتمع المدني، على سبيل المثال في سرت ومنطقة الجبل الأخضر غدامس، الزاوية حيث تتعاون المجالس البلدية ومنظمات المجتمع المدني في الحملات التوعوية والخيرية والإعلامية العامة وتنمية القدرات والتعليم. ويبدو أن هذا التعاون مفيد للطرفين، ويعزز الحكم المحلي ويعزز تقديم الخدمات، في حين يرفع أيضا من صورة المجتمع المدني المحلي وقدرته. تتحدث اغلب المنظمات التي تعاملت مع السلطات المحلية عن مستوى جيد من الثقة المتبادلة وتذكر تجارب إيجابية، كثيرا ما تسهل المجالس البلدية المبادرات وتوفر الأماكن والفضاءات وبعض الموارد الأخرى ويصل الامر الى المشاركة في تنفيذ بعض السياسات على المستوى المحلي مثل تقسيم المساكن على الشباب وإقامة الاعراس الجماعية وغيرها ومثل هذه الشراكات غالبا في مدن وقرى خارج المدن الكبرى في ليبيا.

بالنسبة للشراكة مع الهياكل العامة المتمثلة في الوزارات والهيئات المعنية بقضايا الشباب مثل هيئة الشباب والرياضة وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الحكم المحلي البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسط وغيرها هنا تختلف العلاقة والشراكة، لا تتلقى منظمات المجتمع المدني أي دعم من الحكومة لا بشكل نادر جداً وفي نطاق ضيق وحتى من خلال عقود التنمية الاقتصادية الاجتماعية لتنفيذ الخدمات.

حيث افاد أعضاء المنظمات الشبابية والمسؤولون ببعض الهياكل العامة ان العلاقة مع منظمات المجتمع المدني الشبابية لا ترقى لمستوى الشراكة والدعم المباشر وذلك لعدة أسباب أوردها الطرفين:

- الفجوة التشريعية في توضيح مهام وحدود العمل المدني في ليبيا أدت الى التضارب في المهام وليس المشاركة والمساندة.
- السمعة الغير جيدة للمجتمع المدني في ليبيا لدى الجهات العامة.
- اغلب المنظمات الشبابية قزمية وقليلة الإمكانات وتنقصها الخبرة الجيدة والرؤية الواضحة في مجال قضيا الشباب.
- ضعف الثقة في منظمات المجتمع المدني وخاصة التي يقودها شباب.

- فقدان الية واضحة للتواصل مع المجتمع المدني وخاصة عملية تسجيل المنظمات ذات الاهتمام المشترك.

هذه الأسباب اغلبها تنطبق على علاقة الهياكل العامة الرئيسية في العاصمة ومنظمات المجتمع المدني الشبابية، ولكن في المقابل هناك علاقة شراكة جيدة مع فروع الوزارات والهيئات في البلديات.

ولكن في تجربة أخرى كانت مشجعة وتعكس علاقة شراكة حقيقية كانت في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة طرابلس، حيث افاد مسؤول البرنامج بان هناك ادارات مختصة للتواصل مع منظمات المجتمع المدني ويتم دعم المنظمات المهتمة بتمكين الشباب عن طريق دعمهم فنيا بالتدريب وتنمية القدرات وتقديم الاستشارات الخاصة وكذلك تنفيذ برامج مشتركة مثل الجوائز التشجيعية الاعداد لليوم المفتوح القيام بدورات تكوينية للشباب في ريادة الاعمال ودراسة الجدوى لمشاريع الشباب وهذا يتم عن طريق الحاضنات المتنوعة في البرنامج.

معظم منظمات المجتمع المدني لا تتلقى أي نوع من الدعم من السلطات المحلية أو الوطنية على العكس من ذلك، فإن غالبية منظمات المجتمع المدني تصف علاقاتها مع السلطات بأنها عائق أكثر من كونها دعامة. وتبقى إمكانية الاتصال والحصول على الدعم من السلطات الحكومية تعتمد بشكل كبير على الاتصالات الشخصية والسمعة الشخصية، وغالبا تكون قائمة على مشاريع مشتركة.

3.7.القدرة المالية والتمويل:

معظم منظمات المجتمع المدني لا تتلقى أي نوع من الدعم من السلطات الحكومية المحلية أو الوطنية. على العكس من ذلك، فإن اغلب منظمات المجتمع المدني تصف علاقاتها مع السلطات بأنها عائق أكثر من كونها دعامة، لان الهياكل الحكومية تعتمد في ميزانياتها على الميزانية العامة للدولة والميزانية العامة لا يوجد بها بنود واضحة لدعم منظمات المجتمع المدني.

أفادت المنظمات ان مصادر تمويلها ضعيفة ومحدودة جدا، وخاصة منذ 2015 الى الآن بفعل تأثير الازمة المالية في ليبيا ارتفاع الأسعار ونقص السيولة النقدية وارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير أدى الى ضعف العمل التطوعي بل الى حد اقفال العديد من المنظمات الشبابية نشاطها، وتوقفها عن العمل لانعدام التمويل وخاصة المنظمات الصغيرة والناشئة. ولم يستمر في النشاط الا عدد محدود من المنظمات النشطة وهي التي لها علاقات جيدة في الدولة ومع المنظمات المانحة وكذلك المنظمات التي لها حاضنة شعبية ومناصرة محلية وأكثرها خارج المناطق الحضرية الرئيسية في ليبيا. وكذلك هناك منظمات هي واجهة مدنية للتنظيمات حزبية وقبلية وجهوية

ودينية احياننا وهذه المنظمات يتوافر لها دعم وهي على مستوى جيد من حيث التنظيم والحركة، ان العمل المدني في ليبيا انحراف عن فلسفة العمل الأهلي المدني ليتحول الى مسار للربح الاقتصادي ولخدمة اهداف اخري. حيث افاد اغلب المنظمات التي تم مقابلتها بان هناك مرونة فيما يتعلق بمجالات الأنشطة العمل من حيث المواضيع والقضايا، في تكييف أنشطتها مع فرص التمويل والاحتياجات الجديدة.

أن منظمات المجتمع المدني محدودة بالقدر نفسه من حيث التمويل، حيث تعتمد معظم المنظمات على المساهمات من الأعضاء، ورسوم العضوية وبعض الهبات والاعانات من رجال الاعمال والناس بصفة عامة وهذا مشروط بقبول الناس للنشاط المقام وتنشط عميلة التبرعات في المناسبات الدينية مثل شهر رمضان والاعياد وغيرها وهذه الأنشطة هي عبارة عن مساعدات واعمال خيرية تقدم للمحتاجين بلا استثناء وأثرها محدود جدا. (تقول احدى المنظمات اننا لم نحصل على أي تمويل أجنبي ولا نعرف كيفية الحصول عليه وكيف نتواصل مع المنظمات الدولية لأننا بعيدين جدا عن اماكن المنظمات فكل التمويل هو للمنظمات التي في العاصمة طرابلس) (منظمة شبابية مدينة بني وليد) إمكانية الاتصال والحصول على الدعم من السلطات تعتمد بشكل كبير على الاتصالات الشخصية والسمعة الشخصية، وان نوع الدعم المقدم من السلطات هو عبارة عن تنمية قدرات وشراكات في بعض الأنشطة الصغيرة، مثل الاحتفال ببعض الأيام مثل اليوم العالمي للشباب او المرأة وغيرها او إقامة مسابقات للجوائز او التدريب.

هناك فجوة كبيرة بين القدرات التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني الشبابية المتواجدة في مدينة طرابلس وبنغازي ومصراته وسبها بشكل أقل وبين منظمات المجتمع المدني في باقي المدن والمناطق الليبية كون أن الجهات الداعمة الدولية والمحلية متواجدة في هذه المدن الأربعة بشكل مكثف، وهذا يجعلها تملك امكانيات أكبر للوصول إلى متطوعين مؤهلين، ولديها فرص للتعاون مع عدد أكبر من المنظمات، حيث أجرت المفوضية مسح للمنظمات النشطة والتي لديها تواجد ملحوظ على الساحة، أتضح أن 70% من هذه المنظمات متواجدة في المدن الأربعة المذكورة، بالإضافة 99% من المنظمات الدولية، ومنذ سنة 2015 غادرت أغلب تلك المنظّمات لتنشط من خارج البلاد، وتركّز أغلبها في تونس، نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في البلاد وتمارس نشاطها من هناك.[9] اغلب المنظمات التي تحصلت على تمويل أجنبي كانت في مدينة طرابلس وبنغازي ومصراته وسبها واقصد بالتمويل هو القيام بمشاريع وانشطة ممولة من جهة دولية وأفادت المنظمات ان التمويل دائما يشترط فيه رؤية واجندة الممول مع صعوبة الحصول عليه خاصة الان لان اغلب مكاتب المنظمات هي خارج ليبيا. وان التعامل مع المنظمات الدولية محرج احياننا لوجود مفاهيم

خاطئة، الناس غالب يتهمون المنظمات التي تعمل مع المجتمع الدولي بأنهم جواسيس ويعملون لتنفيذ اجندات خارجية تهدد الامن القومي، ويزداد التضييق على المنظمات خاصة في مدن المنطقة الشرقية لان الاجهزة الأمنية تنشط بشكل كبير. وبصفة عامة فان العمل في قضايا الشباب تستهوي المنظمات الدولية أكثر من السلطات المحلية والوطنية فالحصول على التمويل الدولي في قضايا الشباب والمرأة والسلام أسهل من بعض القضايا الأخرى. وأوضح العديد من المنظمات أنه كان من الصعب العثور على تمويل للأنشطة اذ لم تكن في مجالات ذات أولوية بالنسبة للمانحين الدوليين وغيرهم. ويصف عدد قليل من المنظمات التي تمت مقابلتها (ان المانحين الدوليين وخاصة منظمات الأمم المتحدة لم تقدم شيئا وان مساعداتهم ودعمهم صعب الحصول عليه نظرا للتعقيدات وتحديد الأوليات وصنع القرار وانهم لا يلبون الاحتياجات الفعلية للمجتمع ولا يقومون بتتبع وتقييم البرامج المنفذة) (احدى منظمات المنطقة الجنوبية).

جل المنظمات التي تحصلت على تمويل لم تفصح عن قيمة التمويل الحقيقية فكانت تتراوح قيم التمويل المفصح عنها ما بين 5.000$ الى 10.000$ ويرجع ذلك لضعف الحوكمة كل المنظمات لا تمتلك ميزانية سنوية محددة ولا تنشر تقارير دورية عن نشاطاتها ومصادر تمويلها. ولا يوجد لديها مدونة سلوك (أخلاقية) لعمل المنظمة لا ما هو موجود بالنظام الأساسي النمطي الذي تعتمده المفوضية.

تعتبر الاستدامة المالية لمنظمات المجتمع المدني الشبابية ضعيفة وغير كافية فمعظم التمويل يأتي من المانحين الدوليين والقليل جداُ من المنظمات نجحت في الحصول على شركاء دوليين ومحليين، حيث الوجهة الأول لأي منظمة في ليبيا للحصول على دعم هي شركات الاتصال (لبيانا والمدار) بالإضافة إلى بعض رجال الأعمال. وأغلب تبرعات الأثرياء والتجار والأشخاص العاديين، تذهب لصالح المنظمات الخيرية والانسانية.

نشرت مفوضية المجتمع المدني مؤخرا بيانات بحجم التمويلات الدولية الموثقة لدى المفوضية والتي تم التصريح بها عن طريق المنظمات الدولية الغير حكومية العاملة في ليبيا وهي كالتالي:[10]

نوع العملة	القيمة المرصودة
دولار امريكي	87.570.949.00
يورو	40.890.000.00
جنيه استرليني	600.000
دينار ليبي	16.000.000

يتحصل بعض المنظمات الشبابية على التمويل بطرق عديدة:

- عن طريق التواصل مع الجهات المانحة عبر الانترنت والعلاقات الشخصية
- التزكية من وزارة التخطيط إدارة التعاون الدولي.

عوائق الحصول على التمويل الدولي والمحلي:

- يفتقد اغلب رؤساء ومديري المنظمات الشبابية لأليات التواصل الفعال والتي اهمهما اجادة اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة ومحادثة.
- يفتقد اغلب المنظمات الشبابية لكيفية تقديم المشاريع والأفكار للمنظمات المانحة.
- ضعف المنظمات الشبابية في تنفيذ المشاريع الممولة وضعف الشفافية المالية.
- تحول المنظمات الشبابية الي مواطن شغل وتربح وهذا يفقد العمل المدني اهم قيمه وهو العمل التطوعي.
- حالة الصراع الدائر جعلت اغلب الجهات المانحة تغلق مكاتبها وتغادر.
- ضعف الحوكمة لدى المنظمات الشبابية فهي لا تملك خطة استراتيجية مع ان اغلب المنظمات تحصلت على تدريب في التخطيط الاستراتيجي.
- لا يمكن الحصول على التمويل المحلي في اغلب قضايا الشباب لأنهاء لا تستهوي المانحين المحليين والفرص الممكن للتمويل المحلي تكون في المجالات الخيرية وتكوين الاسر الجديدة، وتنشط في المناسبات الدينية.

لتسهيل عملية الحصول على التمويل يمكن تنمية قدرات المنظمات الشبابية في عملية كتابة المقترحات والحصول على التمويل، زياد الوعي بقيمة المواطنة وبأهمية العمل التطوعي وغرس قيم الثقافة المدنية، التدريب على كتابة التقارير الإدارية والمالية وتقارير الأداء للمنظمات الشبابية، حوكمة العمل المدني.

إن تأمين الحد الأدنى من التمويل، أساس الاستدامة واستمرار الأنشطة وتحسين القدرة على تخطيط وتنفيذ استراتيجية أوسع، وهو القضية الرئيسية لمعظم منظمات المجتمع المدني الشبابية. اغلب أعضاء المنظمات الشبابية تحصلت على دعم في تنمية القدرات من قبل المنظمات الدولية المانحة وتنوع التدريب، التخطيط الاستراتيجي للمنظمات البناء المؤسسي-الاتصال والتواصل- العمل الجماعي- تحليل النزاعات وادرتها- إدارة المشاريع-مهارات القيادة والتعايش السلمي- بناء القدرات- إدارة المشاريع- تمكين مشاركة منظمات المجتمع المدني وغيرها.

رابعاً- الأنشطة وبيئة العمل:

تعمل منظمات المجتمع المدني الشبابية في سياق حالة من الصراع تزيد وضع الهشاشة وتفرض تحديات إنمائية حادة مثل المؤسسات الضعيفة والحكم السياسي السيئ وعدم الاستقرار والانقسام، وهذا الضعف يحد من وصول الشباب الى الخدمات الاجتماعية الأساسية والتعليم الجيد والفرص الاقتصادية، ويزيد من الصراع وتفاقم العنف المجتمعي وهذه الحالة تفرض استبعاد الشباب من مواطن صنع القرار او التأثير فيه والذي يعكس مستوى متدني من الثقة في الدولة وهياكلها. هذه الصعاب تواجه عمل هذه المنظمات التي تحاول ان تلعب دور إيجابي يسهم في منع العنف وتحويل الصراع والمساهمة بنشاط في انشاء سلام مستدام.

لكن هناك جانب إيجابي كبير في هذه المنظمات الشبابية حيث قمنا بسؤال المنظمات عما هي نقاط القوة لديكم كان الرد إيجابيا بان اهم نقاط القوة هي، القدرات البشرية لدى الشباب المتطوع والطموح الكبير لديهم وهذا امر مهم ينبغي العمل عليه فالشباب الليبي لديه طموح ولديه عزيمة على تغيير الوضع وبناء الدولة.

والعنصر الثاني في نقاط القوة وخاصة لدى المنظمات في المراكز شبه الحضرية والحضرية الصغيرة بان المجتمع المحلي متمثلا في القواعد الشعبية (الاعيان ومجالس الشورى ولجان المصالحة) مناصر لهم وخاصة إذا كان العمل لا يتعارض مع قيم المجتمع المحلي. وكان ذلك في اغدامس -القطرون -الغزايا -غريان -بني وليد –اجدابيا، لذلك. ينبغي على منظمات الامم المتحدة أن تشكل شبكة من منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة الفعالة على مستوى القاعدة الشعبية. العمل مع هذه المجتمعات فرصة حقيقية لبناء منظمات شبابية قادرة على التغيير.

النقطة الأخرى كانت لصالح السلطات المحلية البلدية فهي غالبا مناصرة وداعمة للمنظمات الشبابية وشريك أساسي.

توجد العديد من الاتحادات لمنظمات المجتمع المدني بصفة عامة ولكن لا توجد شبكات او اتحادات لمنظمات المجتمع المدني الشبابية والتي تنشط في مجال الشباب لا بعض المنظمات التي أنشئت على هيئة شبكة مثل شبكة صناع السلام، او شبكة تثقيف الاقران Y-BEER، ان إنشاء شبكات وطنية لمنظمات المجتمع المدني الشبابية يتيح توظيف المعرفة وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والخبرات والنفاذ الى فرص التمويل ويعزز القدرات ويساعد المنظمات الصغيرة على العمل والاستمرارية.

الكثير من المنظمات الشبابية لا يوجد لها قدرة تقنية تساعدها على تصميم المشاريع واقتناص التمويل ولعدم النشر عن هذه الفرص، فالانضمام الى شبكات فاعلة يوفر ويدعم قدرة المنظمات الناشئة والمنظمات في المجتمعات الصغيرة. ويسهل الوصول اليها.

اغلب المنظمات الشبابية لديها وعي بأهم القضايا التي تهم الشباب في ليبيا ولكنها لا تعمل عليها لان اغلب هذه القضايا لا تستهوي الممول المحلي ولا تجد مناصرة ودعم من قبل المجتمعات المحلية فاغلب هذه المنظمات اتجهت الى العمل الخيري وتقديم الخدمات والمساعدات الإغاثية للنازحين من أثار الحروب بالإضافة إلى المهاجرين الغير قانونين.

منظمات المجتمع المدني الشبابية تفتخر بإنجازاتها حيث قمنا بسؤال ما هو اهم مشروع او نشاط تفتخرون به في منظمتكم فكانت هناك العديد قصص النجاح رغم التحديات الكبيرة والجدول التالي يوضح اهم قصص النجاح لبعض المنظمات الشبابية التي قمنا بمقابلتها ومن سجلات التميز لدى مفوضية المجتمع المدني.

4.2.التحديات والاحتياجات:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيا كمنصة للشباب حتى يشاركوا في القضايا الاجتماعية والسياسية ويتواصلوا مع صناع القرار، يمكن أن تمثل تلك المنظمات قناة تواصل مع صناع القرار، ولكن ما يقوض نشاط المجتمع المدني والمنظمات بنفسها هو عدم دعمها من قبل صناع القرار وصناع السياسات بحيث تتمتع بالمزيد من الشرعية.

اعتبر بعض المشاركين في المقابلات أن تمكين المنظمات الشبابية فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية هو أيضًا طريقة فعالة لدعم مشاركة الشباب ونشاطهم المرتبط بقضايا أساسية. فالعيوب المرتبطة بتأمين استدامة القدرات البشرية والمالية تتضح في البرامج والمبادرات القصيرة الأمد التي تقوض فعالية مشاركة المجتمع المدني. ضعف القدرات البشرية والخبرة لدى المنظمات في معظم الأحيان يوسع الهوة بين منظمات المجتمع المدني وصناع السياسات. فلكي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تحقق أثرًا والتزامًا مستدامًا، تحتاج إلى تمويل على المدى الطويل.

اهمية إدراك السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي تعمل فيها منظمات الشباب في كل مجتمع محلي ومراعاتها. ومع أن مواضيع متشابهة قد برزت فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الشباب من ناحية إجراءات مرتبطة بالسياسات، لان تلك التحديات مترسخة في سياقاتها الاجتماعية والثقافية المحلية الخاصة.

عندما سألنا عن احتياجات المنظمات التي يديرها الشباب، أكثر من نصف المستجيبين حددوا التمويل، والمكاتب، والمعدات، والموارد البشرية، واحتياجاتهم الأساسية. كما أعرب

المشاركون في المقابلة عن الحاجة إلى خلق وتوسيع العلاقات والشراكات والتعرض للمنصات الإقليمية والدولية. وقد أشار العديد منهم إلى أنهم يحتاجون إلى بناء القدرة على التدريبات الفنية، وهم ليسوا مجرد قادة في الشباب والسلام والأمن فحسب، بل يستطيعون أيضاً بناء مصداقيتهم داخلهم. وقال البعض إنهم يحتاجون إلى عمل حرفي، بالإضافة إلى منصات أو مساحات لتنشيط عملهم. تحدث الآخرون عن الحاجة إلى مشاركة أكبر للمجتمعات والحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم برامجهم وتنفيذها ومراقبتها، بالإضافة إلى الحاجة لنظم إدارة المعرفة المهنية.

4.3.مصفوفة تحليل الوضع القائم: التحديات والفرص:

1-القدرة المؤسسية والتنظيمية	
التحديات	الفرص
معالجة الفجوات المعرفية لا تزال شبكات ومنظمات المجتمع الشبابية غير واضحة من حيث المعلومات والقدرة وتقييم الأنشطة والاثر وخاصة في المجتمعات الشبه الحضرية والريفية والواحات.	• يجب ان يتوفر فهم لدورة حياة المنظمة الشبابية من خلال جمع المعرفة واجراء البحوث حول المنظمات والسلطات المحلية التي تعمل مع المنظمات، وفهم المنظمات في إطار السياقات الاجتماعية والثقافية التي تعمل بها.
كثير من منظمات المجتمع المدني الشبابية متوقفة عن الأنشطة او غيرت من مجال عملها واهتمامها.	• طموح وإصرار الشباب على العمل المدني وتحسين الأوضاع. • قدرة المنظمات على تعبئة الشباب في مجتمعاتهم وخلق نوع من الانتماء والحس الوطني.
اغلب المنظمات لا يوجد لها مقرات ثابتة وخاصة في المراكز الحضرية الكبيرة لارتفاع أسعار ايجار العقارات.	• إمكانية ايجار مقرات عن طريق مصلحة الأملاك العامة للدولة بأسعار مريحة.
قليل من المنظمات الشبابية له رؤية واهداف واضحة.	• دعم المنظمات ببرامج تدريبية في البناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي ورسم الخطط.
اغلب المنظمات تنشط داخل مناطقها فقط.	• انشاء شبكات وائتلافات لمنظمات المجتمع المدني الشبابية لتسهيل الشراكة وتبادل الخبرات والمعلومات
قيادات المنظمات الشبابية أعمارهم كبيرة تصل الى 60 سنة.	• قيام منظمات المجتمع المدني الشبابية بمبادرة اشتراط وجود القيادة الشبابية في المنظمات (كوتا) بنسبة 75%.
ضعف التواجد النسائي في إدارة المنظمات الشبابية.	• قيام منظمات المجتمع المدني الشبابية بمبادرة (كوتا)اشتراط وجود القيادة النسائية الشبابية في المنظمات بنسبة 40%.
هناك تفاوت وفروقات كبيرة في القدرة الاحترافية بين منظمات المجتمع المدني الشبابية وخاصة بين التي في المراكز الحضرية والشبه حضرية والريفية مع تدني مستويات الاحتراف التنظيمي من حيث إدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الميزانية والاتصالات ومهارات اللغة الإنجليزية لدى الأغلبية.	• تركيز الدعم المقدم من المنظمات الدولية الداعمة بخصوص التدريب على مجموعة أكبر من المنظمات وخاصة الصغيرة والبعيدة عن العاصمة في مجالات إدارة المشاريع والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الميزانية والاتصالات ومهارات اللغة الإنجليزية.

2-البيئة القانونية	
التحديات	الفرص
لا يوجد قانون ينظم العمل الأهلي هناك لائحة فضفاضة لا تصلح لهذه المرحلة.	• قيام منظمات المجتمع المدني بمبادرة مقترح مشروع قانون تنظيم العمل الأهلي.
صعوبة الحصول على المشورة القانونية بخصوص قضايا العمل المدني.	• تدريب ورفع قدرات منظمات المجتمع المدني على زيادة الوعي والمعرفة بالحقوق وعملية الترافع في المحاكم.

3-الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المحلي	
التحديات	الفرص
في المجتمعات الصغيرة والمتشابكة يعتمد دعم القيادة المحلية وكسب التأييد على عدم تعارض المبادرات والأنشطة مع منظورهم مع الأولويات المحلية او المعايير القبلية.	• يتيح التعاون والشراكات بين منظمات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع المؤثرين (القاعدة الشعبية) أن يكون تأثير البرنامج أعمق وأوسع نطاق. • توفر الانتماءات العائلية والقبلية في المجتمعات الصغيرة درجات من الامن المجتمعي، لاسيما في أوقات ضعف الدولة وضعف سيادة القانون (حالة الصراع).
التضييق الأمني على عمل المنظمات ازداد في سنة 2017-2018 وخاصة في المنطقة الشرقية.	• طرح مبادرة مشروع قانون تنظيم العمل الأهلي في ليبيا ومن خلال الدستور المقترح.
السمعة غير الجيدة والمفاهيم المغلوطة عن منظمات المجتمع المدني الشبابية وخاصة التي يقودها النساء لدى القاعدة الشعبية.	• تفعيل الدور الإعلامي لدور منظمات المجتمع المدني الحقيقي والفاعل. • دعم الشبكات وآليات التنسيق من خلال تشجيع الشراكات الاستراتيجية بين منظمات النخبة والمنظمات المحلية الصغيرة.
علاقة المنظمات الشبابية ببعض هي علاقة تنافسية وليس علاقة مشاركة وتعاون.	• تركيز التدريب على قيم العمل الأهلي التطوعي وقيم التعاون. • انشاء ائتلافات و اتحادات للمجتمع المدني تمكن من المشاركة وتبادل المعلومات والخبرة بين المنظمات.

4-الشراكة مع الهياكل العامة (الوزارات والهيئات)	
التحديات	الفرص
التداخل في المهام وحدود العمل بين المنظمات الشبابية والوزارات والهيئات العاملة في مجال قضايا الشباب.	• دعم وتشجيع مبادرة مشروع قانون تنظيم العمل المدني. • يجب ان تعمل منظمات المجتمع المدني على مبدا المشاركة والمساندة وكذلك مبدا المدافعة والمناصرة.
السمعة الغير جيدة لمنظمات المجتمع المدني لدى الجهات العامة وخطاب الكراهية الموجه للمنظمات الشبابية.	• تفعيل الدور الإعلامي بتوضيح دور ومهام منظمات المجتمع المدني. • دعم بناء القدرات للتأثير على اجندة السياسة الوطنية للتنمية.

عدم وجود اليات واضحة للتواصل بين الوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني وخاصة في العاصمة.	• توجد علاقة شراكة جيدة بين منظمات المجتمع المدني وفروع ومكاتب الوزارات والهيئات في البلديات يمكن التأسيس عليها. • هناك بعض الهياكل تمثل قصة نجاح في الشركاء مع المنظمات مثل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

5-القدرة المالية والتمويل للمنظمات الشبابية	
التحديات	الفرص
ضعف ومحدودية التمويل المحلي.	تنمية القدرة الاحترافية والتواصلية لمنظمات المجتمع المدني وكسب التأييد. اشراك منظمات المجتمع المدني في مشاريع صياغة السياسات.
هناك عدم مساواة في الحصول على فرص التمويل الأجنبي بين المنظمات الشبابية في العواصم الكبرى وبين المنظمات في المناطق الشبه حضرية والريفية الداخلية.	التواصل وتقديم الدعم للمنظمات في المناطق البعيدة والشبه حضرية والريفية.
اغلب منظمات المجتمع المدني الشبابية تهدف الى تحقيق الأرباح ولا تفصح عن الميزانيات ولا تنشر التقارير (انعدام الشفافية).	حوكمة عمل المنظمات الشبابية. رصد وتقييم البرامج والأنشطة المدعومة من الجهات المانحة. توعية وتدريب المنظمات على ثقافة العمل التطوعي والمدني.
ضعف الاحتراف في تصميم التصورات والمشاريع لغرض التمويل وضعف أدوات التواصل مثل اللغة الإنجليزية.	تدريب منظمات المجتمع المدني على كتابة المشاريع وكيفية اقتناص فرص التمويل من الدول والمنظمات المانحة.
ضعف ثقة المجتمع في المنظمات الشبابية يضعف التمويل المحلي لا في أنشطة معينة مثل الأنشطة الخيرية والدينية.	تخفيف سوء الفهم والريبة القائمة تجاه المنظمات الشبابية من خلال التركيز الإعلامي على التأثير الإيجابي للمنظمات من خلال المبادرات الإعلامية، لتغيير المفاهيم المغلوطة والمشوشة والتي تشكل الوعي الجمعي والتصورات. اجراء الحوارات بين الأجيال كبار السن والقادة لمناقشة قضايا الشباب.
المنظمات الشبابية التي تتمتع بقدرة مالية وتنظيمية عالية هي في الغالب واجهات لبعض الاحزاب السياسية والتنظيمات الدينية والقبلية.	تطبيق وسائل قياس أكثر صرامة لعمل ونشاط ومصادر تمويل هذه المنظمات.

6-الأنشطة وبيئة العمل	
التحديات	الفرص
حالة الصراع اثرت بشكل كبير على أنشطة وعمل المنظمات الشبابية.	هناك طموح وقدرات بشرية جيدة لدى الشباب مكنتهم من الاستمرار. المجتمع المحلي والقاعدة الشعبية كان لها دور كبير في دعم المنظمات الشبابية وخاصة في المناطق شبه الحضرية والريفية. الوضع الأمني متحسن في المنطقة الغربية والوسطي و اقل في المنطقة الشرقية ولكن في المنطقة الجنوبية بداء يسوء.
المنظمات الشبابية تغير من اهتماماتها وموضوعاتها بناء على فرص التمويل وخاصة المحلية.	تركيز الدعم الدولي على المنظمات الشبابية لكي تلعب دور إيجابي في أشراك الشباب ومنع العنف وتحويل الصراع والمساهمة في انشاء سلام مستديم.
تشكو بعض المنظمات من حالات سرقة الأفكار والمبادرات التي يتقدمون بها للتمويل من قبل منظمات أخرى.	حماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع لدى الشباب والمنظمات الشبابية من خلال مبادرة مدنية لمشروع قانون الحماية الفكرية لإبداعات ومبادرات واختراعات الشباب.
اتساع الفجوة المعرفية بين الأجيال والتي سببها التفاوت في الإنجاز التعليمي، و اتساع نطاق تعرض الشباب للإعلام العالمي	دعم جلسات ولقاءات حوار الأجيال في كل المناطق ومن خلال برامج المناظرة.
هناك فجوة كبيرة في السياسات والممارسات التي تهدف الى اشراك الشباب والشابات بطرق مجدية في عملية بناء السلام.	دعم البرامج التي تكسر الحواجز امام مشاركة الشباب وتغيير الصورة السلبية. توفير مساحات وفضاءات امنة للتعبير والعمل توفير برامج مخصصة للشباب من أجل التسريح ونزع السلاح وإعادة التأهيل وإعادة الاندماج. انشاء هياكل داخل الحكومات والقطاع المدني لتمكين الشباب في وضع استراتيجيات لتحسين السلام والامن وتنفيذ قرار مجلس الامن 2250.

خامساً- التوصيات والاحتياجات:

يقول اغلب نشطاء المنظمات الشبابية، نحن نكافح في مجتمعنا للتغلب على التحديات، لكننا بحاجة إلى التدريب والمساعدة التقنية والتمويل والمهارات الحياتية؛ يبدو أن المفاتيح الرئيسية للنجاح هي تحديد المواقع، والرؤية الاستراتيجية، والهيكل التنظيمي، والسمعة، والاستدامة المالية.

5.1.التوصيات:

- يجب العمل على وضع خطة استجابة شبابية، لتشجيع مشاركة الشباب في منظمات وحركات اجتماعية شبابية، إذ يمكن للمنظمات الشبابية ان تقوم بدور مؤثر في التغيير الاجتماعي، وتكون حلقة وصل رئيسية بين المجتمعات المحلية ويمكن يصبحوا أكثر مشاركة في بناء السلام وعمليات أخرى تسعي الى تحسين نوعية حياة السكان.
- يجب اجراء بحوث أخرى معمقة وتتبعيه عن احتياجات وقدرات المنظمات التي يقودها الشباب الأنشطة والتأثير، **ويجب التركيز على:**

 يجب أن يتوفر فهم لدورة حياة المنظمات التي يقودها الشباب، من حيث الأنشطة والتمويل والتنظيم القدرة، وكذلك كيف تتأثر المنظمات في السياق الذي تعمل فيه.

 رصد ومتابعة مؤشرات الاستدامة للمنظمات الشبابية.

 تقييم تأثير أنشطة منظمات الشباب على مجتمعاتهم المحلية، ابتكار وسائل قياس أكثر صرامة.

- ينبغي اشراك المنظمات الشبابية في تنمية قدرات المنظمات من خلال المنظمات نفسها
- تقييم تأثير أنشطة منظمات الشباب على مجتمعاتهم المحلية، تجاوز النجاحات المبلغ عنها ذاتيا إلى وسائل قياس أكثر صرامة.
- تشجيع وتسهيل التنسيق بين المنظمات التي يقودها الشباب والجهات الفاعلة الأخرى غير الشابة التي تعمل بنشاط في بناء السلام والتنمية المجالات الإنسانية.
- إشراك المنظمات التي يقودها الشباب كممارسين في مجال بناء السلام. ويشمل هذا الاعتراف بأدوارهم في التصميم والتنفيذ والرصد البرامج والمشاريع والإجراءات التي تمنع المشاكل وتستجيب لها وتواجهها ذات الصلة بالنزاع والسلام والأمن
- بناء قدرات الشباب بمهارات البحث والنقاش الفعال سيعزز مقاومتهم لركب التطرف وانخراطهم في القضايا السياسية والمجتمعية.
- إتاحة النفاذ إلى منصات السياسات للشباب ستسمح لهم بالمطالبة بتغييرات في السياسات من أجل معالجة النواقص البنيوية التي تمنعهم من المشاركة بصورة فعالة أكثر.
- خلق حضور إعلامي مميز للشباب سيتيح لهم فرصًا لتحديد مسار النقاش حول القضايا التي تعنيهم وتهمهم.

5.3.اهم التحديات التي تواجه المنظمات الشبابية والهياكل العاملة في مجال الشباب الواردة في المقابلات:

التحديات التي تواجه عمل المنظمات الشبابية	
ر. م	التحـدي
.1	التمويل.
.2	المقرات الثابتة للمنظمات.
.3	الاستقطاب السياسي للمنظمات الشبابية.
.4	الاستقرار الإداري والأمني والانقسام السياسي.
.5	عدم وضوح السياسات الخاصة بالشباب.
.6	الصورة السيئة لمنظمات المجتمع المدني عند الناس.
.7	ضعف التغطية الإعلامية لقضايا الشباب.
.8	السلبية واللامبالاة عند الشباب.
.9	عدم المساواة في فرص التمويل والتدريب بين المنظمات الشبابية في مختلف المناطق.
.10	محدودية الفضاءات.
.11	تهميش المنظمات الشبابية في المناطق البعيدة وشبه الحضرية والريفية.
.12	ضعف ثقافة العمل الأهلي عند الشباب
.13	التداخل وعدم وضوح الهياكل العاملة في مجال الشباب وهيمنة قضايا الرياضة على قضايا الشباب.
.14	سرقة الأفكار والمبادرات.

التحديات التي تواجه الهياكل العامة العاملة في مجال قضايا الشباب	
ر. م	التحـدي
1.	عدم وضوح الهياكل العامة المختصة بالعمل على قضايا الشباب فالكيانات الحكومية المعنية بالشباب تتصف بعدم الاستقرار في التبعية والصلاحيات.
2.	تعدد وتشظي الهياكل العامة التي تهتم بالشباب وهي كثيرة وغير فاعلة.
3.	ضعف التواصل مع المنظمات الشبابية والافتقار الى الية للعمل والشراكة.
4.	الفجوة التشريعية في عدم وجود قانون ينظم العمل الأهلي ويحدد الاختصاصات.
5.	ضعف (التمويل)الميزانية المخصصة للأنشطة والبرامج الشبابية.
6.	عدم وضوح رؤية الدولة في مجال قضايا الشباب.
7.	ضرورة فصل قطاع الشباب عن الرياضة.
8.	كل المستشارين ومدراء الادارات الخاصة بسياسات الشباب أعمارهم 35-+60.
9.	عدم وجود رؤية وسياسة وطنية معلنة للتنمية الشباب في ليبيا.
10.	الأنشطة والبرامج التي تقوم بها هذه الهياكل والموجه للشباب اغلبها في مجال الرياضة والنوادي او في مجال تنمية الموارد البشرية (التدريب البسيط).
11.	الحكومة مازالت حتى الان هي المقدم الرئيسي للخدمة الشبابية.
12.	ضعف قوانين الملكية الفكرية التي تحمي براءات الاختراع لدى الشباب.
13.	الحكومة تفكر نيابة عن الشباب.
14.	ضعف توفر البيانات والمعلومات وتوجيه الشباب نحو الريادة.
15.	ضعف ثقافة الابتكار والابداع الشباب وشيوع ثقافة التواكل الريعية.
16.	عدم قدرة النساء على الإقراض والتسجيل المشاريع.
17.	ضحالة التعليم ونقص المهارات لدى الشباب يصعب من فرصة الحصول على العمل اللائق
18.	بيئة الاعمال والنظام الضريبي والمالي لا يساعد الشباب ويمثل عائق امام تمكينهم.

الهوامش:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية 2016 http://www.arab-hdr.org/arabic/
2. مفوضية المجتمع المدني، https://ccslibya.ly/ccs_reports/
3. دراسة اوضاع الشباب المغاربي، الامانة العامة اتحاد المغرب العربي، 2013. http://www.maghrebarabe.org/ar
4. تقرير المؤشر العربي، https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/Arab-Index2017-2018-FullReport.aspx
5. المسح العالمي للقيم ، نتائج ليبيا 2014 ، جامعة بنغازي، http://uob.edu.ly/assets/uploads/pagedownloads/c6903-.pdf
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الانسانية العربية 2016 http://www.arab-hdr.org/arabic/
7. رائدات ما بعد الثورة، https://iwpr.net/sites/default/files/download/publication/iwpr-the-post-revolution-pioneers-arabic-web.pdf
8. مفوضية المجتمع المدني، https://ccslibya.ly/ccs_reports/
9. مفوضية المجتمع المدني، https://ccslibya.ly/ccs_reports
10. مفوضية المجتمع المدني، https://ccslibya.ly/ccs_reports
11. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، www.undp.org/rbas
12. http://thepaceproject.org/4dividends